

الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي الدكتور سعد الدين عثمانى؛

نمّثل القوة السياسية الثالثة

أوروبا لا تمنع في رؤسنا الحكومة

إرادة الشعوب الرافضة للتطبيع أقوى من استبداد حكامها

الدوحة / علي الرشيد

يعتبر حزب (العدالة والتنمية) المغربي ذو التوجه الإسلامي القوة الحزبية الثالثة في المغرب بعد فوزه بـ ٤٢ مقعداً في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام ٢٠٠٢. «فلسطين المسلمة» حاورت الأمين العام للحزب الدكتور سعد الدين عثمانى أثناء زيارته لقطر للوقوف على رأي حزبه من قضايا الساعة.



مصلحة البلاد. ومن هنا عارض الحزب ما سمي من قبل حكومة التناوب السابقة مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية، فتقرر تشكيل لجنة ملكية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية والتي انتهت أعمالها في مدونة الأسرة. كما عارض الحزب كثيراً من السياسات المرتبطة بالإدارة والفساد الإداري في الحكومة وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية الضرورية.

كيف تصفون علاقتكم بالمثلثات الدبلوماسية والأحزاب ومؤسسات المجتمع على المستوى الأوروبي والأمريكي؟

■ ازداد الاهتمام الغربي بحزب العدالة والتنمية مع الانتخابات البلدية نتيجة للموقع الذي احتله الحزب في تسيير العديد من البلديات. ونحن أيضاً

تجاوبنا مع هذا الاهتمام ونعتبر الجهات الأوروبية والأمريكية بحاجة إلى معرفة حزب العدالة والتنمية حتى لا نترك لبعض خصومنا الذين يسعون إلى تشويه صورة الحزب وخطابه أن يؤثروا في القرار السياسي لدى الغرب. لذا تقرر تواصلنا معهم، ولقاءاتنا مع الدبلوماسيين الغربيين متواصلة.

نعتقد أن نهج المصارحة هذا هو الأجدى بعيداً عن المداراة والنفاق الذي يؤثر على المصادقية، فمن يكتفم مواقفه أو يداريها فإنه يدفع الآخرين إلى

- بداية هل لكم أن تعطونا لمحة تاريخية عن حزبكم وموقعكم الحالي في الساحة السياسية المغربية؟

■ يعود حزب العدالة والتنمية في أصله إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي أسسه الدكتور عبد الكريم الخطيب عام ١٩٦٧، لكن نظراً لمقاطعته الانتخابات فترة طويلة بقي مهمشاً في الساحة إلى أن التحقت به مجموعة من الشباب الإسلامي المنتمي إلى حركة التوحيد والإصلاح، وانطلاقاً من اتفاق مع الخطيب تم إحياء الحزب في الساحة السياسية. استمرت إعادة البناء منذ ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٦ حين عقد أول مؤتمر استثنائي اندمجت فيه قيادات من حركة التوحيد والإصلاح داخل حزب الحركة الشعبية. وفي سنة ١٩٩٧ شاركنا في أول انتخابات نيابية ففزنا آنذاك وحصلنا على تسعة مقاعد، ثم تم تغيير مسمى الحزب عام ١٩٩٧ إلى حزب العدالة والتنمية. وفي العام ٢٠٠٢ فاز الحزب باثنين وأربعين مقعداً وأصبح بذلك القوة السياسية الثالثة في البلاد رسمياً. ولكن الحزب اعتذر عن المشاركة في حكومة التناوب التي كان يرأسها عبد الرحمن اليوسفي بالرغم من أنه اختار أن يساند الحكومة بما أسماه الحزب (المساندة النقدية)، ثم قرر الحزب الخروج والانضمام إلى المعارضة لأن الحكومة لم تستجب للحد الأدنى من تطلعات الشعب المغربي وما وعدت به في البرنامج السياسي.

عارض الحزب مختلف السياسات الحكومية التي تتنافى مع المرجعية الإسلامية وتناقض

التشكيك في خطابه حول إذا ما كان مبنياً على قناعات حقيقية أم يبحث عن مكاسب ومطامع. ثم انتقلنا إلى مرحلة أخرى من خلال القيام بزيارات متعددة لدول مختلفة لإيجاد صلات مع أحزاب سياسية سواء كانت عربية أو مسلمة أو أوروبية، وقد قمنا بزيارة ناجحة لإسبانيا ضمن وفد كنت أحد أعضائه حيث حققنا هدفين أساسيين، أولاً: توضيح المواقف الحقيقية لحزب العدالة والتنمية من الإشكالات المطروحة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وبين المغرب وإسبانيا، سواء فيما يتعلق بالهجرة السرية أو العلاقات